تنمية الرافدين ٧٩(٢٧) ٢٠٠٥
ص ص [٨٥-١٠٢]

قاعدة محاسبية مقترحة حول الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف الإسلامية في العراق ودور هذه المصارف في ظل العولمة

خالد غازي التمي
أستاذ مساعد/قسم المحاسبة
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الموصل

مقبل علي أحمد علي
مدرس مساعد/قسم المحاسبة
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الموصل

إسراء يوسف ذنون
مدرس مساعد
المعهد التقني/ نينوى

المستخلص

تعد فكرة تكوين المصارف الاسلامية احدث ما نادى به علماء المسلمين ورجال المال بعد ادراكهم للدور الهام الذي يمكن ان تلعبه هذه المؤسسات المالية في تنمية المجتمع وتطويره، من خلال قيامها بالكثير من المهام التي تخرج عن الوظائف التقليدية للمصارف التجارية، وبذلك اصبح العمل المصرفي الاسلامي حقيقة قائمة وتجربة ناجحة تقوم بدورها في تيسير الانتاج وتعزيز طاقة راس المال وتجميع المدخرات، وتوجيه الاموال نحو قنوات الاستثمار المختلفة بالوسائل غير التقليدية وفقا للشريعة الاسلامية، من هنا فهي تعمق الاداء المرتبط بالقيم الروحية وتمهد السبل العلمية لحياة كريمة لافراد الامة الاسلامية وتدعيم اقتصادياتها، لذا يتطلب الامر النظر الى هذه المصارف ومستقبلها في ظل وجود العولمة وتاثيرها في الجوانب الاقتصادية والمالية والتي تحاول (هذه الظاهرة) ان ترسم لنا صورة المستقبل بالعودة الى تبني افكار راسمالية والتخلي عن اية افكار اخرى ومنها الديموقراطية ومبادئ العدالة الاجتماعية.

مقدمة

لقد بدأت فكرة انشاء مؤسسات مالية اسلامية بوصفها مصارف في عقد الاربعينات في باكستان لتقوم باستقبال الودائع من العملاء وتوظيفها في مزارع لملاك صغار بهدف تحسين نشاطهم الزراعي، مقابل اجور زهيدة تغطي تكاليف الادارة فقط .

ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين والالفية الثالثة نلمس تطورا ملحوظا في حجم انشطة المصارف الاسلامية، لان هذه الظاهرة لو كتبت لها مقومات النجاح المطلوبة لطغت انشطتها على كل الانشطة المماثلة، لانها تقوم على مبادئ الشريعة الاسلامية فهي توفر الامان والاطمئنان والثقة للمتعاملين معها من افراد وهيئات في كل المجتمعات وتضمن حركة تنمية واسعة اجتماعية واقتصادية، وتضع اطرا مقبولة لكل المعاملات المالية والمصرفية والاقتصادية لتصل باقتصاديات البلدان الى مراحل تطور متقدمة وتحقق عدالة في التوزيع، وتلعب دورا مهما في الاستثمار والنماء لا تستطيع ان تلعبه المصارف التقليدية.

وفي ظل ظروف العولمة الاقتصادية التي تقوم على فرض النموذج الغربي الامريكي على العالم في الاقتصاد بوصفه من وجهة نظرهم افضل حل لمشاكل العالم

تاريخ التسلم ٢٠٠٥/٢/٢١ _____ تاريخ قبول النشر ٢٠٠٥/٥/٢٦

الاقتصادية (بجعل العالم قرية صغيرة مكتفية ذاتيا) فان المصارف الاسلامية يمكن ان تلعب دورا مهما ومؤثرا في حماية اقتصاديات البلدان التي يمكن ان تتبناها وتسهل لها اداء انشطتها بشكل فعال لان المقصود من وراء العولمة هو الاضرار بالدول النامية والفقيرة والدول الاسلامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص لما تتمتع به من موارد مادية وبشرية هائلة يمكن ان تسعف الغرب في أي لحظة تهتز بها اقتصادياته وتعجز فيه ميزانياته، فالموارد الطبيعية قد سيطرة امريكا على نسبة كبيرة منها، والعمالة الرخيصة متوفرة في استنفاد هذه الموارد وتصديرها للغرب والاسواق الكبيرة متاحة لاستهلاك منتجات الغرب بكل انواعها، اذن هذه السلبيات التي اشرنا اليها هي اهم سلبيات العولمة، فكيف نتصدى لهذه الظاهرة ونستفاد من الايجابيات بعد ان اصبح واقع العولمة هو الحاصل والظاهر امام الجميع.

وهل يمكن للمصارف الاسلامية ان تحد من آثار هذه الظاهرة وتصبح هذه المصارف ظاهرة اقتصادية عالمية ينطبق عليها مبدأ مقابلة الاضرار بالمنافع (كما يطبق مبدأ المقابلة في المحاسبة)، لعل المنافع تعيق ظهور اعراض الاضرار او توقف الضرر الناشئ منها او تمنع الاضرار المستقبلية، أي اننا امام ثلاث حالات نربطها بالوقت، الماضي والحاضر والمستقبل، فالماضي والحاضر ليس لنا أية سيطرة حالية عليها، والمستقبل مجهول لا يعلمه الا علام الغيوب سبحانه وتعالى، وقد الهم الله سبحانه وتعالى البشر التبصر بالامور والتفكير في عواقبها، فعلينا ان ننظر الى المستقبل القريب ليمكن ان نخطط له ولما بعده من توقعات وإحداث .

والباحث العلمي عليه المحاولة وعلى جمهور العلماء التشجيع والدعم لكل جهد علمي حتى لو كان متواضعا او بسيطا، لان الباحث بجهوده يوصل حلقات علمية سابقة مع لاحقة ليسهم في مد جسور العلم والمعرفة من زمان إلى آخر ومن مكان إلى آخر، وما يهم الدول العربية والاسلامية امكانية الصمود امام هذه الظاهرة الخطيرة وامكانية الحد من آثارها السلبية والاستفادة من ايجابياتها التي حددها الغرب.

مشكلة البحث

عدم توافر اطار علمي او قاعدة محاسبية عراقية تساعد عمل المصارف الاسلامية وتدعمها وتجعل المتعاملين معها على ثقة تامة في ادارة انشطتها وتحقيق اهدافها المعلنة، مما جعل هذه المصارف غير قادرة على ان تاخذ نصيبها في اسواق المال العربية والاسلامية والدولية بشكل واضح. فهل من المتوقع ان يسهم اهل العولمة في خدمة هذه المصارف علميا؟ ان واقع الحال في اطار موضوع البحث يضعنا امام بديلين :

الاول : ان نكيف المصارف الاسلامية لتصبح متفقة مع الاطار الفكري والعلمي للمحاسبة.

الثاني : ان نكيف الاطار الفكري والعلمي للمحاسبة ليتفق مع المصارف الاسلامية.

فهل نرضى بالاول لنسير مع الركب بأنفسنا الى العولمة ام نأخذ بالثاني لنحمي أنفسنا على الاقل من أخطار العولمة، ونكون سباقين قبل غيرنا كما كنا دوما في

وضع حلول محلية يمكن ان تكون عالمية مستقبلا، ولاسيما اذا علمنا ان قسما كبيرا من المصارف الاسلامية لها فروع في عدة دول اسلامية وفي دول غربية.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في اتخاذ موقف وطني مستقل يدعم الجهود الرامية الى نشر الثقافة والوعي المحاسبي والمالي والمصرفي والاقتصادي لابناء الوطن العربي، بما يعزز دور ابناء الامة في حماية اقتصاديات الدول العربية والاسلامية والمساهمة في رفد الانسانية بأطر وفلسفات علمية وفكرية في مجال المحاسبة، كما كان شأن الانسان في هذه البلاد على مر العصور والازمنة منذ فترات ما قبل التاريخ، فقد علم الانسانية الكتابة قبل أن تولد حضارات بعضها ازدهر وانحل سريعا والاخر ينتظر دوره في ذلك.

هدف البحث

يهدف البحث الى اقتراح قاعدة محاسبية عراقية حول الافصاح عن البيانات المالية في المصارف الاسلامية وبيان اهمية هذه المصارف ودورها في ظل العولمة.

فرضية البحث

يمكن للبحث تبني فرضية اساسية مفادها :

ان وضع اطار علمي وفكري للافصاح المحاسبي للمصارف الاسلامية بكل انشطتها يمكن ان يدعم دورها ويساعدها في تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية في الدول العربية والاسلامية في ظل ظروف العولمة او على الاقل ابقاء اقتصاديات هذه الدول في وضع مقبول وعدم جعلها تابعة للغرب.

أولاً- العولمة .. ظاهرة اقتصادية معاصرة – الابعاد والمخاطر

العولمة مصطلح دخل الى الحياة بعد ان تكرس في الواقع الدولي بما يسمي بالنظام العالمي الجديد وهو سيطرة النظام الاقتصادي الرأسمالي او نظام السوق على الحياة السياسية والاقتصادية وتعالت الاصوات الكثيرة تطلب الاستغاثة وتحذر من مخاطر العولمة المحدقة بحاضر الامة ومستقبلها، انها اجتياح متواصل بكل قوة و لن يتوقف قبل ان يعولم كل شعوب الارض.

تكمن حقيقة العولمة في مسألتين أساسيتين :

١. الرغبة الصارمة في تكريس الهيمنة الغربية على العالم عسكريا وسياسيا واقتصاديا.
٢. انعكاس لاعتقاد راسخ هو انه بعد انتصار المعسكر الغربي على الشرقي لم يكتمل الابعد فرض النموذج الغربي على بقية البشر بحيث يتم تغيير سلوكهم وثقافتهم ومسح هوياتهم وتحويلهم الى اتباع للغرب وليس منافسين له.

وتنطوي العولمة على مفردات كثيرة منها حقوق الانسان، الديموقراطية، الحرية، شبكة الانترنيت، البث الفضائي، ازالة الحدود والحواجز وحرية التعامل الثقافي وتحرير التجارة العالمية .. وغيرها، كما ان احد عناصرها الهامة هو نظام الفائدة الربوية. ويتم استغلال هذه المفردات بشكل تام لتحقيق الاهداف الخبيثة للعولمة وكما يقول احد اساتذة الاقتصاد الامريكي ان هذا النظام يؤدي الى زيادة غنى الاغنياء وفقر الفقراء. (الشامي، ٢٠٠٠، ١٩٣).

والعولمة هي الوجه الاخر للهيمنة (الامريكية) كون امريكا تقود هذه العملية، والعولمة بدورها لا تحقق عدلا ولا استقرار على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ففي ظل الوضع المأساوي للاقتصاد العالمي لا يمكن تحقيق مصالح الفقراء بل تتضاعف ثروات الاغنياء على حسابهم، فتعددت الشركات الكبرى التي اقامها الاغنياء في بلاد الفقراء وهي لا تهدف الى تنمية المجتمعات الفقيرة ولا مساعدة اهلها على العيش الكريم من خلال اقامة فرص عمل جيدة، انما انتشرت الشركات في بلدان عربية واسلامية (وهي شركات يملكها امريكون واوربيون معظمهم من اليهود) لتوفير العمالة والمواد الاولية الرخيصة ووجود الاسواق الاستهلاكية الكبيرة و ومن ثم جني ارباح كبيرة للشركات تفوق أرباحها في الشركات الام. (جارودي، ٢٠٠٠، ٢١٣).

ان نظام شبكة الانترنيت وهو احد وسائل الاتصال يتيح فرصة كبيرة لكل شعوب الارض للاتصال المباشر والاطلاع على اسرار التقدم العلمي الذي لا يمكن حجبه عن الاخرين بصورة مطلقة، يمكن استغلاله في الوقت نفسه لتبليغ ما لدينا من انجازات في شتى المجالات وبشكل محدد رسالة الامة عبر العصور وعلى مر التاريخ (الاسلام الحنيف). وفيما يخص موضوع البحث فان سر التعامل الفعال مع مشروع العولمة يكمن في ذلك أي ان نتصدى لسلبيات ظاهرة العولمة وتتخذ اجراءات فعالة في هذا المجال ونتعامل مع ايجابيات الظاهرة المعروفة، ويتحقق ذلك من خلال افكار واتجاهات الاقتصاد الاسلامي ومظاهر تطبيقها (أحدى هذه المظاهر المصارف الاسلامية) أي التعامل الايجابي والحذر مع افرازات العولمة دونما ابطاء، وعلى علماء الامة ومفكريها في شتى المجالات المشاركة الفعالة في الاستفادة من الايجابيات والوقاية من السلبيات (الشامي، ٢٠٠٠،١٩٣).

وفي ظل العولمة الاقتصادية وحرية حركة الاموال بين الدول المتقدمة والنامية والفقيرة وتنامي ظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية الاسلامية تظهر ظاهرة الاقتصاد الخفي او ما يعرف بغسيل الاموال وهو احد ثمار العولمة والذي لايمكن ان يظل بعيدا عن مجتمعاتنا العربية والاسلامية وهي تقوم على استقدام رؤوس أموال كبيرة من مصادر غير مشروعة مثل تجارة الممنوعات والتهريب والرشوة والغش والسرقة وغيرها ومحاولة استثمارها في مصارف محلية أو ايداعها وسحبها لتغطية مصادرها (الحلواني،٢٠٠٠، ٢٥٠).

ثانياً- المصارف الاسلامية .. أداة مطلوبة في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمعات الاسلامية والتصدي لاثار العولمة

المصارف الاسلامية

هـي منـشآت او مؤسـسات ماليـة مـصرفية ونقديـة تعمـل فـي اطـار اسـلامي وتستهدف تحقيق الربح بإدارة المال حالا بعد حال وفصلا بعد فصل ادارة اقتصادية سليمة (شحاتة، ١٩٧٧، ٥٥).

وعلى الرغم من حداثة هذه المصارف وكثرة الصعوبات التي واجهتها اتخذ خطها البياني اتجاها صاعدا ومتسارعا في الوقت الذي تعلن فيه مؤسسات مالية اخرى عن اهتزاز اوضاعها في سوق المال العالمية، وترجع فكرة ظهور المصارف الاسلامية الى الاربعينات في باكستان، كما وشهدت مصر عام ١٩٦٣ قيام مصارف الادخار الاسلامية المحلية، وتعد السبعينات فترة ظهور المصارف الاسلامية، اذ اصبحت فكرة إنشاء هذه المصارف حقيقة واقعة عام ١٩٧٤ بعد انعقاد المؤتمر الثاني لوزراء المالية في الدول الاسلامية بجدة في المملكة العربية السعودية، اذ تم انشاء البنك الاسلامي للتنمية (رمضان، ١٩٧٨، ٢٨).

وفي الاردن عام ١٩٧٨تأسس أول مصرف إسلامي بوصفه شركة مساهمة، وفي العراق كانت أول بوادر تأسيس المصارف الاسلامية عام ١٩٩٢ متمثلة بالمصرف الاسلامي العراقي الذي يمتلك حاليا تسعة فروع موزعة على محافظات العراق.

والمصرف الاسلامي يبني أنشطته على الشريعة الاسلامية، ويستمد منها كل كيانه ومقوماته وتمثل هذه الصفة البناء الفكري الذي يسير عليه المصرف الاسلامي، ولاتجعل منه مصرفا يؤدي وظيفة اقتصادية بالمعنى الضيق فحسب، بل ينظر الى نفسه بوصفه اداة لتحقيق القيم الروحية المرتبطة بالانسان، وتأمينها الدافع له ليس هو تجميع رؤوس الاموال لغرض الربح او تعظيم الربح بل النهوض بالمجتمعات وتسيير معاملاتها الاقتصادية والمالية بشكل يحقق مصالح المجتمع في مختلف المجالات (الهنيدي، ١٩٨٤، ١٦).

وفي إحصائية للاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية فان هناك : (بدون كاتب، ١٩٩٧، ٥٦).

١٤٤ مؤسسة مالية اسلامية في العالم .

٣٠ مصرفاً اسلامياً في افريقيا.

٢٤ مصرفاً اسلامياً في جنوب شرق اسيا.

٢٢ مصرفاً اسلامياً في الشرق الاوسط.

٤ مصارف اسلامية في اوربا وشمال امريكا .

تدير ما قيمته ١٦٥ بليون دولار في حين بلغت الودائع فيها ٧٧ بليون دولار نهاية عام ١٩٩٥، ومن اهداف المصارف الاسلامية : (المالكي، ١٩٩١ ،٤٤)

١. توسيع قاعدة أو نطاق التعامل مع القطاع المصرفي عن طريق تقديم خدمات غير ربوية مع التركيز على الخدمات الهادفة الى أحياء صور التكافل الاجتماعي المنظم عل اساس المنفعة المشتركة أي تمرير المال من سوق الادخار الى سوق الاستثمار دون ان يكون له سعر محدود أو مضمون أي بدون سعر فائدة أي

بغض النظر عن ناتج النشاط من ربح او خسارة أي يتكافل طرفان في الربح والخسارة، لان احدهما يقدم المال والاخر الجهد او العمل.

٢. تطوير وسائل اجتذاب الاموال والمدخرات وتوجيههما نحو المشاركة في الاستثمار وبالاسلوب المصرفي غير الربوي .
٣. توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات التقليدية المختلفة ولا سيما القطاعات التي لاتستفيد من تسهيلات المصارف التقليدية .

أي أن رسالة المصرف الاسلامي تتمثل في :

- توفير خدمات مصرفية لقطاعات محرومة في المجتمع من خدمات المصارف التقليدية وبسبب الربا.
- جذب العملاء المضطرين للتعامل مع المصارف غير الربوية ويعطي آثاراً ايجابية على التنمية الاقتصادية.

دور المصارف الاسلامية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتصدي للاثار السلبية للعولمة

إن انشطة المصارف الاسلامية تقوم على مبادئ لا تنطوي على الظلم وإهدار الاموال وتشمل هذه المبادىء: (الهيتي، ١٩٩٨،١٩١)، (السيدية، ١٩٩٤، ٣-٤) .

١. العقيدة الاسلامية .
٢. المشاركة في التنمية الشاملة.
٣. الاستثمار الاقتصادي.
٤. التكافل الاجتماعي.
٥. التفاعل الايجابي مع المجتمع .
٦. الرقابة الشرعية .
٧. عد العمل بوصفه مصدراً للكسب.

ففي إطار العقيدة الاسلامية ينظر المصرف اولا الى المصالح الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع قبل ان يفكر في مفهوم توليد الارباح، فضلاً عن تهيئة الاجواء التي تبعث الارتياح لدى المتعاملين معه مثل الاطمئنان والرضا والقناعة في العمل والمشروعية للكسب الحلال وإسقاط التعامل بالربا والفوائد من كل عملياته أخذا وعطاءا فهذه المصارف تعمل جادة من اجل تنمية المجتمع الاسلامي.

ويسهم المصرف في تحقيق خطط التنمية الشاملة للمجتمع، لكونه يتبنى اهدافاً اقتصادية عن طريق احداث زيادة في الانتاج تفوق زيادة السكان الى نمو حقيقي في مستويات الدخول وأساليب المعيشة، وأهدافاً اجتماعية ونفسية للمجتمع ككل وهي ما يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار عند تقييم كفاءة أداة المصرف (العايد، ٢٠٠١، ١١).

كما ويشارك الزبائن معه في النشاط الاقتصادي، ومن ثم حصول الطرفين على نصيب من الارباح الحلال بدون ربا. كما يقوم المصرف بتشجيع الاستثمار بكل اشكاله ويوزع الاستثمارات داخل المجتمع بشكل عادل، وقيامه بالخدمات العامة داخل المجتمع ومنها أنشطة التكافل الاجتماعي كإنشاء الجمعيات الانتاجية والاستهلاكية التعاونية والشركات العقارية وجمعيات التأمين التعاونية ومنح القروض الحسنة، وذلك لا ينطوي على الظلم وهدر الموارد الاقتصادية المحدودة للمجتمع بل

يحقق مبادئ اجتماعية اسلامية عديدة تتمثل بالتراحم والتعاون والتكافل زائدا مبادئ اقتصادية اسلامية هي الكفاية والعدالة والتوازن والتنمية (ريحان، ٢٠٠٠، ٢٤٢).

وتقوم المصارف بالبحث عن فرص التنمية والاستثمار ودراستها من ناحية تحقيق اعلى منافع للمجتمع ولذاتها، وتحفز المجتمع ككل للمشاركة في استثمار امواله في المجالات المشروعة والنافعة مع التركيز على الاموال العاطلة التي يرى اصحابها عدم توفر إطار المشروعية في المصارف التقليدية، اذ توفر هذه المصارف لهم الثقة والضمان والامان لاستثمارهم، ومع التركيز على اصحاب رؤوس الاموال الصغيرة والاقل من المتوسطة والتي قد تعزف المصارف التقليدية عن التعامل معهم احيانا كثيرة وهي تشكل نسبة لا بأس من حجم الاستثمارات التي يمكن اكتسابها من قبل المصارف الاسلامية.

ويمارس على انشطة المصارف الاسلامية ثلاثة انواع من الرقابة وهي (محاسبية وادارية وشرعية) والاخيرة هي ما يميز هذه المصارف عن غيرها ويقوم بها فقهاء في الشريعة والقانون لدراسة انشطة المصارف والتأكد من مطابقتها للشريعة الاسلامية وتقديم استشارات الى ادارات المصارف حول كل نشاط جديد وفرص استثمارية جديدة.

إن المصرف الاسلامي في مجال الاستثمار ليس كالمصرف التقليدي، من هنا تم الاهتمام بانشطة المصارف الاسلامية، وبدأت الكثير من البنوك العريقة عالميا بالاهتمام بالتشريعات المالية الاسلامية ويعطي ذلك دلالة واضحة على نجاح المصارف الاسلامية، وتستطيع الحضارة الاسلامية استثمار ذلك التوجه العالمي الذي لم يتبلور الا بعد قناعات لدى تلك البنوك العالمية بأهمية الدور الذي تقوم به المصارف الاسلامية في القطاعات المصرفية والاستثمارية (الرميثي، ٢٠٠٠، ٢٤٦).

إن عملية اختراق المصارف التقليدية واقتطاع جزء كبير من نشاطها تدريجيا اولاً بأول لا يتم الا من خلال منافستها من قبل المؤسسات الاسلامية في السوق المصرفي، ويستلزم ذلك شرطين اساسيين: (أحمد، ٢٠٠٠، ٢٢٧).

١. إقامة البديل الشرعي للمؤسسة المالية المصرفية الربوية وهو المصارف الاسلامية.
٢. نجاح المصارف الاسلامية في اقتطاع جزء من السوق المصرفي لصالحها.

إن التغيير وإثارة الدافع له يتم عن طريق بث الوعي الديني والاخلاقي والاقتصادي وبالدعوة الى ايقاف التعامل بالفوائد لانها حرام والتعامل بالحلال بدون ربا والدعوة الى تشجيع هذه المصارف في اوساط عملاء المصارف التقليدية وتوضيح صيغ التعامل مع الاموال في هذه المصارف وطرق استثمارها، اما الاليات المستخدمة فهي الندوات المفتوحة ودعوة المصرفيين العاملين في مصارف تقليدية لحضورها ودور الاعلام المؤثر في هذا الاتجاه، كذلك على المصرف ان يثبت انه بديل شرعي وناجح عن المصارف التقليدية، ويتمتع بكفاءة عالية في ادارة نشاطاته

وثقة المتعاملين به وقدرته على تحقيق ارباح مناسبة والاستمرار في نشاطه وتطويره تماشياً مع التطور العالمي.

ويقع على هذه المصارف مسؤولية كبيرة ولابد ان تكون كل معاملاتها محل ثقة الجميع حتى تحقق المزيد من النجاح، اذ إن واقع الاقتصاد في بلدان العالم الاسلامي يؤكد انه في حاجة ماسة الى عقيدة توجهه وتقوده الى تحقيق العدالة الاجتماعية وقد يكون الحل العودة الى منهج الاسلام الاقتصادي (جارودي، ٢٠٠٠،٢١٤) .

إن الافراد اليوم وان كانوا يحرصون على الالتزام بالدين وقواعده الا انهم لا يستطيعون مقاومة الطبيعة البشرية التي تتطلع الى كل ما هو جديد ومتميز من سلع وخدمات، ومن هنا فأن الواقع يفرض على المصارف الاسلامية سرعة تطوير مستوى خدماتها بالاستفادة من التطور العلمي في شتى المجالات وفي الوقت ذاته الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية وهذا الامر لن يكتب له النجاح المتميز الا بالاهتمام بالابحاث العلمية الجادة في هذا المجال (الرميثي، ٢٠٠٠، ٢٤٦).

ويجب التأكيد على اهمية تحرير اسواق رأس المال العربية لتلبي احتياجات الاقتصاد في مرحلة العولمة وفتحها على بعضا من اجل دعم عملية التكامل الاقتصادي العربي وتحقيق التنمية الشاملة، وذلك التحرير سوف يتيح مصادر التمويل والاستثمار المحلية للمصارف الاسلامية (تاجا، ٢٠٠٠، ٢٣٣).

كما وأن هناك العديد من ادوات الاستثمار غير الاسلامية تمارسها بنوك اجنبية تجارية ومؤسسات استثمارية متخصصة تشبه الى حد كبير ما يجري في المصارف الاسلامية وعملية تكييف وتعديل مثل هذه الطرق لتساير انشطة المصارف الاسلامية تكون عملية شاقة في البداية ولكن اعتمادها من هيئات شرعية سوف يتيح فرصة كبيرة للمصارف الاسلامية نحو العالمية او فتح امامها آفاق دولية، أي يجب على المصارف الاسلامية دراسة مثل هذه الفرص الاستثمارية وتكييفها لان العولمة تشكل تحديا خطيرا ومنعطفا صعبا للمصارف الاسلامية وما تقدمه البنوك التقليدية من خدمات مصرفية مازالت الاولى عاجزة عن تحقيقها (الرميثي، ٢٠٠٠،٢٤٦) .

ويمكن القول ان المصارف الاسلامية مرشحة لزيادة حصتها في السوق المحلية والعالمية إن استطاعت تكثيف جهودها على صعيد تنمية قدراتها التنافسية.

ويمكن للمصارف الاسلامية ان تلعب دورا هاما في مواجهة سلبيات العولمة والحد منها ويتوقف ذلك الى حد كبير على مدى وعي الدول والحكومات والهيئات والافراد في البلدان النامية والفقيرة (العربية والاسلامية) بالاخطار المحدقة باقتصادياتها وعلى مدى تشجيع انشاء المصارف الاسلامية وايجاد المناخ الملائم لعملها ونجاحها في النظام المالي والاقتصادي.

ومن اساليب التمويل والاستثمار في المصارف الاسلامية هو المشاركة ومن مزاياها معالجة الامراض الاقتصادية وهي : (ريحان، ٢٠٠٠، ٢٢٩)

١. الركود ٢. سوء توزيع الثروة ٣.التضخم ٤.هدر الموارد الاقتصادية

وإزاء تعاظم اتجاهات العولمة وتحرير قطاعات التجارة والمال والاستثمار التي باتت تسير الاقتصاد العالمي، يتزايد دور نشاط المصارف الاسلامية عن طريق تقديم الخدمات واستقطاب الاستثمارات لتعبئة الموارد المالية الضخمة وتنويع اوعيتها الادخارية والاستثمارية لتمويل كل ما يخدم قضايا التنمية الشاملة.

وقد اكدت دراسات في مؤتمرات ومنها المؤتمر الذي عقد في جامعة آل البيت في عمان على كيفية التصدي للعولمة من خلال انشاء تكتلات اقتصادية اسلامية (منها المصارف الاسلامية العربية والاسلامية) وتطوير القدرات الانتاجية والمنافسة في التجارة الدولية (فائق، ٢٠٠٠، ١٧).

العلاقة بين المصارف الاسلامية والمصارف المركزية

المصرف المركزي هو مصرف المصارف وهو الذي ينفذ السياسة النقدية للدولة والتي تشمل التحكم في حجم النقود وتنظيم الائتمان والمحافظة على استقرار أسعار صرف العملة الوطنية وغير ذلك من مهام وهو المراقب الرسمي والشرعي على اعمال المصارف وحماية اموال المودعين (عبد النبي، ١٩٩٦، ٥٥).

إن هناك مزايا في وجود مصارف وطنية او فروع للمعاملات الاسلامية في المصارف الوطنية وهي : (محمود، ١٩٨٨، ٦٩)

١. توسيع المنافذ المتاحة امام المصارف لاجتذاب المزيد من الودائع.
٢. فتح ابواب التنافس الصحي للبحث عن طريق التمويل الاسلامي النافع للمجتمع بما يؤثر في خفض حجم البطالة.
٣. ايجاد نواة للسوق المال الاسلامي انطلاقا من تبادل فروع المعاملات المصرفية للودائع فيما بينها .

وتقع علاقة المصارف الاسلامية مع المصارف المركزية في ثلاثة نماذج : (المالكي ،١٩٩١، ٢٥٧).

الأول : دول حولت جميع مصارفها الى مصارف اسلامية بما فيها المصارف المركزية والعلاقة بينها تحكمها الشريعة الاسلامية، مثل/باكستان وايران والسودان.

الثاني : دول أصدرت قوانين عامة تطبق على جميع المصارف الاسلامية وعلاقتها بالمصارف المركزية لا تتداخل مع علاقة المصارف المركزية مع المصارف التقليدية مثل/تركيا والامارات العربية المتحدة.

الثالث : دول اصدرت قوانين خاصة لانشاء مصارف اسلامية الى جانب المصارف التقليدية ولكنها تخضع لقوانين وتعليمات موحدة في علاقتها بالمصارف المركزية مثل/مصر والبحرين والفلبين والاردن والعراق.

ومن النموذج الثالث ينطلق المأزق الذي تواجهه المصارف الاسلامية وهنا توجه الدعوة الى مساهمة الدول العربية الاسلامية في تأسيس ونشر المصارف الاسلامية كمصارف وطنية او المساهمة فيها بنسب في رأس المال، ويمكن لها أن تتفوق على القطاع الخاص وتنافسه وتبني وتطور وتنمو هذه الظاهرة بشكل سريع، كما وتوجه الدعوة الى النظم المالية في هذه الدول التي حثت المصارف الاسلامية على دعم وتبني هذه المصارف والدخول معها في معاملات مالية وإفراد أقسام خاصة فيها تتعامل مع هذه المصارف على أضعف إحتمال إن لم نقل الأخذ بالنموذج الاول في البداية.

ثالثاً- اعداد قاعدة محاسبية عراقية مقترحة حول الافصاح عن البيانات المالية للمصارف الاسلامية

بعد دراسة القاعدة المحاسبية رقم/١٠: (مجلس المعايير العراقية، ١٩٩٨، ١-١٥) "الافصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة" والمعيار المحاسبي الدولي/٣٠: (المجمع العربي، ١٩٩٩، ٥٤٧-٥٦١) "الافصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة"

يقترح البحث اعداد قاعدة محاسبية عراقية حول الافصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة تختلف عن القاعدة المحاسبية رقم/١٠ والمعيار المحاسبي الدولي/٣٠ بخصوصية المصارف الاسلامية من حيث تعاملها غير الربوي مع تحريم التعامل بالفائدة والحساب الجاري المدين.

ويتبع البحث اسلوب اجراء التعديلات على القاعدة المحاسبية رقم/١٠ بإضافة فقرات جديدة وحذف بعض الفقرات وتعديلها للوصول الى اطار عام يمكن استخدامه مستقبلا لاعداد قاعدة محاسبية عراقية حول الافصاح عن البيانات المالية للمصارف الاسلامية بدلا من اعادة عرض القاعدة المحاسبية رقم/١٠ والمعيار المحاسبي الدولي/٣٠ (أي الاكتفاء بعرض التعديلات)، وسيتم ذلك في تحليل توضيحي من ثلاثة جداول توضح الفقرات الرئيسة والفرعية والتعديلات على شكل حذف او اضافة وكما سيتم عرضه في الجداول لاحقا.

ملاحظة

عند الكلام عن المصارف الاسلامية يحذف كل ما يتعلق بالفوائد الربوية (مدينة ودائنة) والقروض بفوائد (او المقصود منها بفوائد) في ظل هذه القاعدة دون الاشارة الى ذلك في الجداول، وتستبدل القروض بالقروض الحسنة او قروض بلا فائدة .

الجدول ١

التعديل على نص القاعدة المحاسبية رقم /١٠

الفقرات الرئيسية والصفحة	الفقرات الفرعية	الحذف	الاضافات
الاهداف والنطاق (١-١٥)	١		أ. تمثل المصارف الاسلامية قطاعاً هاماً ضمن المصارف بشكل عام وتقدم خدمات اجتماعية واقتصادية، وفي عالم الاعمال تلعب دورا رئيسا في الحفاظ على الثقة في النظام المالي من خلال معاملاتها التي تحكمها الشريعة الاسلامية ودعمها من قبل الحكومات والمنظمات الاجتماعية، من هنا فان هناك مصلحة لتكون المصارف في اوضاع جيدة، فعمليات المصارف الاسلامية وبالتالي متطلبات المحاسبة والافصاح عنها تختلف عما هو في البنوك التقليدية. ب. تكمل هذه القاعدة، القواعد المحاسبية العراقية والعربية والدولية التي تنطبق على المصارف.
	٢ أ	والمنشآت التي تمارس نشاطا مماثلا	الافصاح عن البيانات المالية للمصارف الاسلامية
	ب		وتوحيد الاسس والقواعد المتبعة في اعدادها وجعلها قابلة للمقارنة بسهولة .

	ج	√	---
	هـ	√	---
(١٥-٢)	٤	--	للمصارف الاسلامية
المصطلحات (١٥-٢)	٦ المصرف		يشمل مصطلح المصرف : المصارف الاسلامية والمنشآت كافة التي تمارس أنشطة مماثلة أو أية خدمات ذات علاقة بالصيرفة الاسلامية.
المبادئ والاحكام الاساسية (١٥-٣)	٨	فرضية الاستمرارية	مبدأ الاستمرارية
	٩	مبدأ الثبات	سياسية الثبات
	٠١	جانب الحيطة والحذر	سياسة الحيطة والحذر
	١١		نهاية الفقرة – يضاف (القابلية للمقارنة بين بيانات السنة المالية مع سنة أو سنوات سابقة).
الافصاح عن السياسات والطرق المحاسبية (١٥-٤)	١٣		بعد (جـ): د. قوائم الايرادات والتكاليف
	١٦ ب	الاوراق المالية	الاسهم
(١٥-٥)	١٨ ب أولا	الاوراق المالية	الاسهم

يتبع ⟸

⟸ ماقبله

أحكام أخرى (١٥-٧)	٢٤		وقوائم الايرادات والتكاليف
التطبيق	٢٧	√	٢٧. تطبق هذه القاعدة على البيانات المالية للسنة المنتهية في ١٢/٣١/-- وما بعدها.

وتحوي القاعدة المحاسبية رقم/١٠ على الملحقين ١ و٢، الملحق ١ الايضاحات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية المتبعة في إعدادها، والملحق ٢ محتويات التقرير السنوي للادارة. وسيتم اعداد جدولين ٢ و ٣ لتوضيح آثار التعديل على الملحق ١ والملحق ٢.

الجدول ٢
التعديل على الملحق ١

الفقرات الرئيسية والصفحة	الفقرات الفرعية	الحذف	الاضافات

١٢ (١٢-١٥)	١٢-٢ بعدها			(يتعلق بالموجودات والمطلوبات) = إضافة لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية، يجب ان تضم الافصاحات في الميزانية ما يأتي (ولكن لا تقتصر عليها بالضرورة): فيما يخص الموجودات : - النقدية والارصدة لدى البنك المركزي - اوراق مالية لاغراض التداول - الودائع والقروض للمصارف الاخرى - ايداعات سوق المال - القروض والدفعات للزبائن - اوراق مالية استثمارية أما فيما يخص المطلوبات : - الودائع من مصارف أخرى - ايداعات من سوق المال - شهادات الايداع - الكمبيالات والالتزامات المثبتة بسندات - الاموال المقترضة الاخرى = ان الاسلوب الاكثر فائدة لاضافة موجودات ومطلوبات المصرف هو تجميعها حسب طبيعتها ثم إدراجها بالترتيب التقريبي لسيولتها لان غالبية موجودات ومطلوبات المصرف يمكن تحققها او سدادها في المستقبل القريب .
			= لاعطاء معلومات ملائمة ومفهومة عن علاقة المصرف مع المصارف الاخرى وسوق المال يجب الافصاح عن: - الارصدة لدى البنك المركزي - الودائع من مصارف أخرى - ايداعات من سوق المال الاخرى - الودائع الاخرى = يجب عدم إجراء مقاصة لمبلغ أي موجود أو مطلوب يظهر في الميزانية ما لم يوجد حق قانوني لاجراء المقاصة. =على المصرف الافصاح عن تحليل الموجودات والمطلوبات على اساس تصنيفها في مجموعات استحقاقها على اساس الفترة المتبقية بتاريخ الميزانية حتى تواريخ الاستحقاق المتعاقد عليها. = ان تصنيف الموجودات والمطلوبات المشار اليه في الفقرة السابقة سيختلف بين المصارف كما يختلف في مدى ملاءمته لاصول او التزامات محددة، تضم امثلة الفترات المستخدمة مثل : أ.خلال الشهر ب.من شهر الى ٣ أشهر ت.من ٣ أشهر الى سنة ث.من سنة الى ٥ سنوات ج.خمس سنوات فأكثر وعادة يتم دمج الفترات وتوضع البنود في مجموعتين مثلا واحدة اقل من سنة واخرى اكثر من سنة.

			= من الضروري تماثل فترات الاستحقاق التي يتباناه المصرف للموجودات والمطلوبات وذلك يوضح مدى مقابلة الاستحقاقات واعتماد المصرف على موارد للسيولة . = ان الميزانية لاتوفر معلومات ملائمة وموثوقة عن المركز للمصرف اذا اشتملت على التزامات مبالغ فيها أو موجودات بأقل من قيمتها أو مستحقات او مخصصات غير مفصح عنها. = على المصرف أن يفصح عن اجمالي مبلغ الالتزامات المضمونة وعن طبيعة الموجودات المرهونة كضمان وقيمها المسجلة . = في بعض البلدان يطلب من المصارف إما بموجب القانون أو العرف المحلي رهن بعض أصولها كضمان لودائع معينة والتزامات أخرى وعادة ما تكون المبالغ المتعلقة بالرهن كبيرة ولذلك قد يكون لها اثر هام على تقييم المركز المالي للمصرف.
الايرادات (١٢-١٥)	١/١٣		وحسب الانشطة الرئيسة مثل الارباح والرسوم والعمولات
	٤/١٣ بعدها		٥/١٣ الايرادات التشغيلية الاخرى
١٤- المصروفات (١٢-١٥)			١٤- المصروفات والخسائر
	١/١٤		وحسب الانشطة الرئيسية
	٢/١٤		الاندثارات والرواتب والمصاريف الاخرى
	٤/١٤	√	الخسائر الناتجة عن القروض (بدلا عنها)
	٨/١٤		المصاريف الادارية العامة
	٩/١٤		المصاريف التشغيلية الاخرى
	بعدها		= لا يمكن لقائمة الدخل ان تفيد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات ملائمة وموثوقة عن اداء المصرف اذا اشتمل صافي رابح أو خسارة الفترة على آثار مبالغ غير مفصح عنها موضوعة جانبا لمواجهة مخاطر المصرف العامة.
	بعدها		٥١. نشاطات الامانة. تعلم المصارف عادة كأمناء وفي نشاطات ائتمانية اخرى، ينتج عنها حفظ او ايداع الموجودات نيابة عن افراد او صناديق امانة وطالما توفر اطار قانوني لعلاقة الامانة او علاقة مشابهة فان هذه الموجودات لا تعد جزءاً من موجودات المصرف وعليه لا تدل ضمن ميزانيته فاذا كان المصرف مشغولا في نشاطات امانة هامة، فانه يفصح عنها ويعطي مؤشرا عن مدى هذه الانشطة في القوائم المالية نظرا للالتزامات المحتملة مثال ذلك بعض الانشطة الاجتماعية، مثل حصيلة جمع اموال الزكاة والتركات وإدارة الممتلكات وغيرها.

الجدول ٣

التعديل على الملحق ٢

الفقرات الرئيسية والصفحة	الفقرات الفرعية	الحذف	الاضافات
٢- المؤشرات العامة عن اداء المصارف (١٤-١٥)	د	√	د. بيان اسعار العمليات المصرفية والعمولات المقررة من البنك المركزي او من ادارة المصرف او من اية جهة اخرى
٣-المؤشرات المالية (١٤-١٥)	أ		مع التحليل حسب الانشطة الثلاث وتقسيماتها
(١٥١-١٥٥١)	ب		عائد الاستثمار وتحليله حسب الانشطة الاستثمارية
	هـ		بيان أثر التضخم
٤- المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية العامة (١٥-١٥)	أ		مع التركيز على الانشطة الاجتماعية (زكاة، قرض حسن، تركات، إدارة ممتلكات ... الخ)
	هـ		هـ – نسبة نشاط المصرف الى نشاط المصارف الاسلامية خاصة والنشاط المصرفي بشكل عام.
	بعدها		٥- مؤشرات عن انشطة المصرف الرئيسة ١/٥- انشطة الخدمات المصرفية. - اجمالي الودائع في حسابات جارية بالعملية المحلية والعملات الاجنبية . - اجمالي الودائع في حسابات توفير بالعملة المحلية والعملات الاجنبية . - اجمالي الودائع الثابتة باخطار وبدون اخطار بالعملة المحلية والعملات الاجنبية واسعار الصرف لها. - التحويلات النقدية . ا.الى الخارج ب. بين المصرف والمصارف الاخرى ت.بين فروع المصرف ث.داخل المدينة وخارجها - قيم الاعتمادات المستندية أ. الصادرة. ب. الواردة. ت. العمولات واسعار التحويل المعتمدة - قيم الاوراق التجارية بالعملة المحلية والاجنبية . أ. التي يمتلكها المصرف . ب. المرهونة . - خطابات الضمان - انشطة خدمية مصرفية اخرى - تحليل الرسوم والعمولات حسب كل نشاط ونسبتها الى الاجمالي. ٢/٥- انشطة الاستثمار والتمويل : - تحديد نسبة الاستثمار في كل نشاط الى اجمالي الانشطة الاستثمارية - تحديد نسبة ارباح كل نشاط الى اجمالي الانشطة الاستثمارية .

			- تحديد الارباح المتراكمة عن كل نشاط استثماري. - تحديد نسبة العائد على الاستثمار في كل نشاط . - تحديد الانشطة الجديدة ومبرراتها. ٣/٥- انشطة الخدمات الاجتماعية : - تحديد نسبة قيم كل نشاط الى اجمالي الانشطة الاجتماعية. - تحديد مصاريف كل نشاط على حدة. - تحديد الانشطة الجديدة ومبررات انشائها. - تحديد الجهات المستفيدة من الانشطة (اعداد / فئات اجتماعية ... الخ)
٥- معلومات ومؤشرات اضافية	٥	√	٦- معلومات ومؤشرات اضافية
	د		د. ملاحظات البنك المركزي في مجال الرقابة على اعمال المصرف واجراءات المعالجة.
	هـ		هـ. الملاحظات الهامة لديوان الرقابة المالية (مراقب الحسابات) للسنة السابقة والاجراءات المتخذة لعلاجها.

رابعاً- الخلاصة والتوصيات

١. إن انشاء المصارف الاسلامية يعد خطوة يفترض انها تتوج لبحوث جادة في الشريعة والاقتصاد ودراسة المعاملات المصرفية من قبل باحثين مختصين بالمصارف والنقود والمحاسبة وفقهاء في المعاملات المالية الشرعية .
٢. ضرورة مواجهة التحديات التي تلاقي المصارف الاسلامية المتمثلة في مزاحمة المصارف التقليدية لها وكذلك اتجاهات العولمة وتحرير التجارة المصرفية مما يتطلب رفع مستوى كفاءتها ومشروعيتها .
٣. ان العولمة الاقتصادية تعد اكثر الجوانب ارتباطا بأثر العولمة على مهنة المحاسبة وعلى معايير المحاسبة الدولية بوصفها إحدى ادوات المهنة، فضلا عن كونها نظاما معلوماتيا هاما في المجال المالي والاقتصادي .
٤. تشجيع إقامة الندوات والمؤتمرات وتطوير المناهج المختلفة وطرق الوعظ والارشاد لتذليل الصعوبات والتعرف على المشكلات ونتائج ومعوقات تجارب المصارف الاسلامية القائمة وبذل الجهود اللازمة للتغلب عليها بطريقة منهجية وبحوث علمية رصينة وصارمة.
٥. تطرق البحث الى إعداد قاعدة محاسبية عراقية مقترحة للافصاح عن البيانات المالية في المصارف الاسلامية، وهي محاولة متواضعة من الباحثين لدعم مسيرة هذه المصارف لتصبح ظاهرة عالمية وتتصدى لاثار العولمة السلبية.

ويوصي البحث بعدة توصيات تتوزع في اتجاهين :

الاول- توصيات الى المصرف الاسلامي العراقي (وأي مصرف اسلامي سيتم تأسيسه لاحقا)

١. توسيع نشاطه والدخول في انشطة اخرى من خلال الاطلاع على انشطة المصارف المماثلة في العالم واستقدام الحديث منها، ومنافسة المصارف التقليدية في تقديم خدمات خاصة وبحجم كبير لجذب انتباه الجمهور وبأسعار تنافسية.

٢. استخدام المفاهيم المحاسبية الحديثة في قياس وتحديد تكاليف الانشطة والرقابة عليها في تسعير الخدمات واتخاذ القرارات الاقتصادية حول التمويل والاستثمار.
٣. الاستفادة من المعايير المحاسبية العراقية والدولية والتي لا تتعامل مع الربا في اعداد حسابات المصرف والقوائم المالية والافصاح عن بياناته.
٤. اصدار مجلة دورية بأسم المصرف تهتم بالبحوث المصرفية والاقتصادية الاسلامية وتتصدى بحوثها للعولمة والظواهر الاقتصادية الاخرى.
٥. انشاء قسم خاص للبحوث يقوم بدراسة فرص الاستثمار المتاحة عبر المؤسسات المالية والمصرفية وتكييفها لتتفق مع احكام الشريعة الاسلامية.
٦. استخدام وسائل الاعلام وبشكل مكثف لبث وعي مصرفي اسلامي بين افراد المجتمع.
٧. زيادة التعاون مع المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية بما يكفل التنسيق في البحوث والاعلام .
٨. والتدريب والافتاء وتحليل المخاطر المصرفية وتبادل المعلومات وتأسيس المشروعات المشتركة.
٩. استقدام طلاب قسم المحاسبة والعلوم المالية المصرفية في كليات الادارة والاقتصاد وتدريبهم والاستفادة منهم للعمل في المصرف.

الثاني - توصيات الى مجلس المعايير المحاسبية العراقية

١. دراسة القاعدة المقترحة في البحث وامكانية الاستفادة منها في انشطة المصارف الاسلامية وتطويرها لتلائم عملها في ظل الظروف الاقتصادية (العولمة).
٢. دعم البحوث العلمية في هذا المجال وتشجيع الباحثين على تقديم المزيد منها.
٣. الزام الجهات المشمولة بالمعايير المحاسبية العراقية بالتطبيق.
٤. اقتراح تأسيس جهة او منظمة عربية او جمعية لاصدار معايير محاسبية عربية موحدة.

المراجع

١. احمد فايز الشامي، التعامل مع العولمة، مجلة الاقتصاد الاسلامي، العدد ٢٢٩، دبي،٢٠٠٠.
٢. بدون كاتب، مجلة المصارف العربية، عدد ١٩٣، بيروت، ١٩٩٧.
٣. بسيوني الحلواني، كيف نحمي اقتصاديات الدول الاسلامية من غسيل الاموال، مجلة الاقتصاد الاسلامي، دبي، العدد ٢٢٩، ٢٠٠٠
٤. بكر ريحان، دور المصارف الاسلامية في الحد من الاثار السلبية للعولمة، المؤتمر الاول لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزيتونة، عمان، ٢٠٠٠.
٥. توفيق رمضان، البنوك الاسلامية تحقق نجاحا هاما، مجلة البنوك، عدد ٢٤٥، لندن، ١٩٧٨.
٦. جمال يوسف عبد النبي، المنظور الاسلامي للاعمال المصرفية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد ٢، عمان، ١٩٩٦.
٧. روجيه جارودي، العولمة وسيلة جديدة للسيطرة على اقتصاديات الدول الفقيرة والاسلامية، مجلة الاقتصاد الاسلامي ، العدد ٢٢٩، دبي، ٢٠٠٠.
٨. سامي حسين محمود، العوامل الايجابية في ممارسة البنوك الوطنية للاعمال المصرفية الاسلامية، مجلة البنوك، عدد ٥، عمان، ١٩٨٨.

٩. شوقي اسماعيل شحاتة، "البنوك الاسلامية"، ط١، القاهرة الحديثة للطباعة، القاهرة، ١٩٧٧.
١٠. عبد الرحمن يسري أحمد، البنوك التقليدية والتحول الى الالتزام بالشريعة الاسلامية، مجلة الاقتصاد الاسلامي ، العدد ٢٢٩، دبي، ٢٠٠٠ .
١١. عبد الرزاق الهيتي، المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق، دار اسامة، عمان، ١٩٩٨.
١٢. عبد الله المالكي، عبد المجيد، دليل البنك الاسلامي الاردني، المجلد ٧، مطابع الدستور التجارية، عمان، ١٩٩١.
١٣. عدنان الهنيدي، بعض جوانب علاقة المصارف الاسلامية بالبنوك المركزية، مجلة المصارف العربية، عدد ٣٨، بيروت، ١٩٨٤.
١٤. عز الدين محمد العايد، العولمة اقرب الى الخيال منها الى التنمية الاقتصادية الحقيقية، مجلة الرشيد المصرفي، العدد ٢، بغداد، ٢٠٠١.
١٥. القاعدة المحاسبية رقم / ١٠، مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق، بغداد، ١٩٩٨ .
١٦. محمد ابراهيم الرميثي، كيف يتعامل المصرف الاسلامي مع البنوك التقليدية، مجلة الاقتصاد الاسلامي ، العدد ٢٢٩، دبي، ٢٠٠٠
١٧. محمد علي احمد السيدية، المفاهيم المحاسبية الملائمة للتطبيق في المصارف الاسلامية مقارنة بالمصارف الربوية، مجلة تنمية الرافدين، عدد ٤٥، جامعة الموصل، ١٩٩٤ .
١٨. محمد فائق، كيف تتصدى العولمة في القرن الحادي والعشرين، مجلة الفتوى، الانبار، العراق، ٢٠٠٠.
١٩. المعيار المحاسبي الدولي رقم / ٣٠، المعايير المحاسبية الدولية، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، شركة مطابع عمان، ١٩٩٩.
٢٠. وحيد تاجا، ضرورة دعم التكامل العربي وازالة العراقيل امام التجارة البينية، مجلة الاقتصاد الاسلامي ، العدد ٢٢٩، دبي، ٢٠٠٠.

ACCOUNTING BASE PROPOSAL CONSIDERING EXPRESSING THE ISLAMIC BANK FINANCIAL DATA IN IRAQ AND THEIR ROLE WITHIN GLOBALIZATION

ABSTRACT

The idea of establishing Islamic banks is considered as the most recent call by Muslim businessmen in the Islamic World. After their realization of the role played by such establishments in developing the Muslim societies, through various important tasks of non-traditional functions carried out by commercial Banks.

Thus, the Islamic banking work became a reality and successful experiment performing it's role in facilitating production, enhancing the capital energy, collecting savings and directing funds towards the various investments channels through utilizing the untraditional methods in accordance with the Islamic code. Thus, it paves the scientific path in order to provide a stable life for the Islamic nation individuals and strengthening their economies. So, the situation requires to have a look at these banks and their future in the light of globalization existence and it's effect upon the financial and economical aspects of which this phenomenon is trying to draw the future's image through returning to the adoption of capitalist ideas and abandoning any other ideas like democracy and the social justice principles.